http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1368) السنة السادسة - الخميس (13) تشرين الثاني 2008

الداخلية تعزو السبب الى تقصير جهاز المخابرات ووزارة الأمن الوطني

عمليات بغداد: تصاعد اعمال العنف يهدف الى التأثير على اجواء انتخابات مجالس المحافظات

بغداد/ هشام الركابي والوكالات

تباينت اسباب ارتفاع عمليات العنف بالعاصمة بغداد في الاونة الاخيرة بحسب المسؤولين الامنيين، ففي الوقت الذي اشار فيه المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا في اتصال مع (المدى) اسباب ارتفاع اعمال العنف هذه الايام الى انها محاولات يائسة للتأثير على اجواء الانتخابات الخاصة بمجالس المحافظات والتي من المزمع اجراؤها قريبا. واضاف ان قيادة عمليات بغداد اعدت خطة متكاملة لتأمين المراكز الإنتخابية التي تقع ضمن قواطع مسؤولية قيادة عمليات بغداد بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، حيث تضمنت الخطة تأمين الحماية الكاملة لإثنين وسبعين مركزا إنتخابيا ضمن قاطع عمليات الرصافة

وعزا المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا في اتصال مع (المدى) اسباب ارتفاع اعمال العنف هذه الايام الى انها محاولات يائسة للتأثير على اجواء الانتخابات الخاصة بمجالس المحافظات والتي من المزمع اجراؤها قريبا. واضاف ان قيادة عمليات بغداد اعدت خطة متكاملة لتأمين المراكز الإنتخابية التي تقع ضمن قواطع مسؤولية قيادة عمليات بغداد بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، حيث تضمنت الخطة تأمين الحماية الكاملة لإثنين وسبعين مركزا إنتخابيا ضمن قاطع عمليات الرصافة

اما في جانب الكرخ فقد بلغ عدد المراكز الإنتخابية (ستة وخمسين) مركزا. وتابع ان الإجواء الأمنية اصبحت ملائمة لإجراء الإنتخابات في جميع مناطق العاصمة بغداد دون استثناء، وبإمكان الناخب ان يذهب إلى المراكز الإنتخابية وسط اجواء أمنية آمنة ومستقرة، وما يقوم به بعض الارهابيين من عمليات فانها محاولة فاشلة لاثبات الوجود.

من جهته أرجع اللواء عبد الكريم خلف مدير قيادة العمليات وزارة الداخلية أسباب التدهور الامني الاخير في بغداد إلى تقصير جهاز المخابرات وقسم الاستخبارات في وزارة الداخلية، فضلا عن تقصير وزارة الأمن الوطني في أداء مهامها.

وحمّل خلف بحسب راديو سوا مديرية الاستخبارات العسكرية ووكالة المعلومات في الوزارة وجهاز المخابرات ووزارة الامن الوطني مسؤولية التفجيرات الأخيرة في العاصمة، وقال ان «النقص في المعلومات هو السبب الكبير في هذا وعندما أقول أنا أحمل أجهزة الاستخبارات والامن فأنا أستند إلى وقائع، عندما يقوم المجرمون بالاعداد لعملية يجب أن يتم اختراقهم وايقافهم بعمل وقائي وهذا لايتم إلا عن طريق هذه الاجهزة وعندما تنفذ عمليات بهذا الحجم فأنا أعتبر هذه الاجهزة الان عاجزة عن اداء واجباتها».

وأشار خلف إلى الاجراءات التي اتخذتها الوزارةُ للحد من أعمال العنف التي تنفذها الجماعات المسلحة في العاصمة، وقال «ضاعفنا عدد أفراد هذه الاجهزة واعطيناهم الكثير من الامكانات الكبيرة المتيسرة جدا والان جهاز الاستخبارت في الوزراة بدأ ينشط في العمل ولهذا قمنا باعتقال ١٤٠ شخصاً خلال ثلاثة اسابيع من المتهمين وعثرنا لديهم على مسدسات كاتمة للصوت وعبوات ناسفة وهذا الجهد جاء بفعل فريق رباعي مكون من مدير الشؤون الداخلية ومدير العمليات ومدير التحقيقات الجنائية ومدير استخبارات بغداد».

وحذر خلف السياسيين من التدخل في الشأن الامني، مشيرا إلى أن ذلك سيحملهم مسؤوليةَ إفشال المنجزات الأمنية وقال «تأطير كل قضية بجدل سياسي سيجعل من ملف الامن يتباطأ ويوقع المزيد من الضحايا دون مبرر ولا يتحمل هذه القضية غير السياسيين الذين أحذرهم من التدخل في قضية الامن تحذيرا شديدا، فليتركوا المهمة التي اوكلت إلينا لننفذها بطريقة احترافية ويرون النتائج».

وأكد خلف اتخاذَ العديد من الخطوات الامنية التي من شأنها تحويل بغداد إلى هدف صعب المنال من جانب الجماعات الخارجة عن القانون ضمن الاستعدادات لتسلم الملف الامني فيها، لافتا الى جهد اخرَ تبذله الوزارة لنزع أسلحة أفراد الشرطة العراقية بعد ارتفاع نسب الاستقرار الامني في البلاد والدفع باتجاه أن يكونَ العنصر الامني فاعلاً في مجال تقديم المساعدة للناس فضلا عن

منظمة دولية تعنى بالغذاء: الوضع لا يزال متقلباً برغم تحسن الأمن الغذائي في العراق

بغداد/ الوكالات

اكد تقرير مشترك أجرته الحكومة العراقية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، أن عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الغذاء في العراق قد انخفض بشكل ملحوظ .

واشار التقرير: التحسن في مسألة الأمن الغذائي بالعراق،بانخفاض عدد الأشخاص الذين كانوا يعانون من نقص الغذاء من نحو أربعة ملايين شخص عام ٢٠٠٥ إلى ٩٣٠ ألفاً فقط العام الماضي.

هذا واجري التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق» في أواخر عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية وذلك كمتابعة لمسح الأمن الغذائي الذي أجري في منتصف عام ٢٠٠٥.

قال الدالي بلقاسمي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا: «من الممكن أن نرحب بهذه النتائج ولكن يبقى ترحيبًا مشوبًا بالحذر».

واضاف أقول :مشوباً بالحذر لأن ٩٣٠ ألف شخص يظل عددًا كبيرًا في بلد يعتبر غنياً نسبيًا كما أن هناك أكثر من ٦,٤ مليون شخص قد يعانون انعدام الأمن الغذائي، إذا لم يكن هناك نظام يؤمن الوضع مثل نظام التوزيع العام».

في إطار نظام التوزيع العام الذي تديره الحكومة، يكون لكل عراقي الحق في سلة غذاء شهرية تفي باحتياجاته الغذائية، إلا أن بعض الأسر المحتاجة تجد صعوبة في استيفاء احتياجاتها الغذائية شهريًا وذلك بسبب النقص والتأخير المتكرر في توزيع بعض السلع المعينة.

إضافة إلى استقصاء الأمن الغذائي زهاء ٢٦ ألف شخص في مختلف أنحاء البلاد، فقد فحص «التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق» الحالة الغذائية لنحو ٢٤ ألف طفل دون الخامسة.

أرجع بلقاسمي التحسن في حالة الأمن الغذائي إلى تزايد النشاط الاقتصادي في البلاد بسبب التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والمساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي. وأضاف: «لا يزال الوضع متقلباً، وقد يتسبب أي تدهور في تعطيل العملية بأكملها».

وأظهرت النتائج تحسنًا في معدلات سوء التغذية الحاد وتغيراً طفيفاً في معدلات سوء التغذية المزمن وبالرغم من ذلك، بدت معدلات التقزم بين الأطفال في خمس مقاطعات منذرة بالخطر.

من جانبه قال د. مهدي العلاق، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التخطيط العراقية : «يطلعنا هذا التقرير على الوضع الحالي للأمن الغذائي في العراق، ويعد هذا أمراً مهما من أجل استعادة اقتصاد الدولة وإعادة إعمارها وتحسين الخدمات الأساسية بها».

ويقدم البرنامج مساعدات غذائية لنحو ٧٥٠ ألفاً من الأشخاص الأشد احتياجاً من بين ١,٥ مليون نازح في العراق منذ شباط ٢٠٠٦، والذين لا يمكنهم الحصول بانتظام على حصص غذائية من قبل نظام التوزيع العام، وذلك لعدم قدرتهم على التسجيل في المناطق التي يعيشون بها حاليًا.

ويوصي التقرير بمواصلة تقديم المساعدات الغذائية للأشد احتياجاً بالتعاون مع الحكومة العراقية التي تبذل الكثير من الجهد لإصلاح نظام التوزيع العام. كما دعا التقرير إلى دعم المبادرات لتحسين الحالة الغذائية للأم والطفل وتطوير ممارسات الرعاية بهما، وزيادة البرامج المعنية بالتغذية وتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل التعليم في أفقر المناطق، مع التركيز بشكل خاص على التحاق الفتيات بالمدارس والمواظبة على الحضور.

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة هو أكبر منظمة للشؤون الإنسانية في العالم والمنظمة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجوع. يعتزم البرنامج هذا العام تقديم مساعدات غذائية إلى نحو ٩٠ مليون شخص في نحو ٨٠ بلداً حول العالم.

على الرغم من استمرار الاعتداءات

المسيحيون يستأنفون العودة إلى منازلهم في الموصل

الموصل / المدى

استانفت العوائل المسيحية في الموصل العودة الى منازلها التي تركتها على اثر موجة اعتداءات اجتاحت مناطقها على الرغم من اقتحام مجهولين مسلحين منزل عائلة مسيحية وسط المدينة وقيامهم باغتيال شقيقتين وجرح والدتهما.

واكد مراسل(المدى) استمرار عودة العوائل بصورة بطيئة بتشجيع من جيرانهم الا أن بقاء الاوضاع الامنية هشة دفع بقسم من العوائل بالعزوف عن العودة.

من جانبها قالت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة امس الاول أن ما يزيد على الـ ٣٠٠ عائلة مسيحية، من الذين تركوا منازلهم العراق، عادت إلى منازلها في منطقة الحمدانية بالموصل.

واوضح الناطق باسم المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة رون ريدموند إن العوائل المهجرة بدأت بالتوافد إلى مناطقها ابتداء من الإسبوع الماضي في ظل تطمينات بشأن التحسن الأمني الحاصل، مدعوما بوجود القوات الأمنية البارز للعيان في تلك المناطق.

وعزا ريدموند عزوف قسم من المسيحيين المهجرين عن العودة إلى القلق والخوف من الاضطراب السياسي، على حد قوله، مضيفا أن غياب القانون يشكل مثار قلق ليس بالنسبة للمسيحيين وحدهم، وإنما للأقليات الأخرى على حد سواء.

وكانت وزارة حقوق الإنسان أعلنت في وقت سابق أن ما يقرب من ٢٢٧٠ عائلة تركت منازلها من مدينة الموصل في تشرين الاول الماضي، والتجأت إلى القرى المسيحية في سهل نينوى.

من جهته، أكد قائممقام الموصل زهير الأعرجي أن المدينة شهدت مؤخرا عودة الكثير من العوائل المسيحية في وقت لا تزال فيه عوائل أخرى تخشى العودة إلى مناطقها متخوفة من الوضع الأمني الذي لا يزال يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد كي يتحسن، على حد قوله.

وأضاف الأعرجي في تصريحات صحفية»: «الوضع الأمني في الموصل يختلف عما كان عليه وقت تهجير أو نزوح العوائل المسيحية منها،بيد أنه اشارالى أن الوضع ما زال غير مستقر ، ويحتاج إلى متابعة.

وتابع أن الكثير من طلبة المدارس والكليات التحقوا بالدراسة في المدينة وعوائل كثيرة عادت إلى أحيائها السكنية خاصة أصحاب المهن والأعمال، ولكن بصراحة هنالك عوائل أخرى لا تزال تنتظر تحسن الوضع الأمني حتى تعود إلى المدينة. الإدارة المحلية تعمل مع قيادة عمليات نينوى جاهدة لتوفير الأمن والحماية لكل العوائل المسيحية النازحة والمهجرة من الموصل».

وأشار الأعرجي إلى أنه لا يملك حاليا معلومات دقيقة حول عدد العوائل المسيحية التي عادت إلى المدينة، لافتا إلى تشكيل لجنة خاصة لإحصاء عدد تلك العوائل لغرض شمولهم بمنحة الحكومة البالغة مليون دينار لكل عائلة عائدة من النازحين.

وقال: «أستطيع أن أعطي الإحصائيات الدقيقة بعد العوائل المسيحية التي عادت إلى المدينة، وهنالك لجنة خاصة تعمل مع مدراء الأقضية والنواحي التي نزحت إليها تلك العوائل على تقدير واحتساب عدد تلك العوائل التي سجلت أسماءها لدى دائرة الهجرة للاستفادة من منحة الحكومة البالغة مليون دينار عراقي لكل عائلة تعود إلى منزلها.

وبين انه خلال زيارته للدائرة قبل عشرة أيام وجد الكثير من المسيحيين قد أكملوا معاملاتهم وهم بانتظار الإجراءات القانونية لتسلمهم الصكوك، مشيرا الى وجود فرق من الجيش والشرطة إضافة إلى حكومة المدينة المحلية تعمل على توفير جميع المستلزمات التي تحتاجها تلك العوائل حتى تعود إلى مناطقها في المدينة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد تعهد بحماية العوائل المسيحية في الموصل متهما من وصفهم بالخارجين عن القانون باستهدافهم هناك.

الى ذلك أقتحم مسلحون مجهولون منزل عائلة مسيحية في وسط المدينة وأغتالوا شقيقتين وجرحوا والدتهما.

التسوق وسط التفجيرات في أسواق بغداد الصاخبة

بغداد/ رويترز

لا يحتوي مصباح علاء الدين الحقيقي على جني لكن منطقة السوق المركزي التي تسودها الفوضى ببغداد توفر كل شيء فيما يبدو من الاي فون إلى الكباب.

وبعد أن أصبحت عقوبات الامم المتحدة المعيقة ذكرى بعيدة يتكدس المتسوقون والباعة في شارع الرشيد في قلب أقدم واكثر مناطق التسوق ازدحاما في العراق ولا يبدو أن التفجيرات المميتة في سوق قريب تثنيهم.

وقال محمد حسن في السوق العربي وهو سوق مغطى ويملك متجرا للملابس «العراقيون اعتادوا هذا. الى متى يفترض أن نمكث في منازلنا.. نحن العراقيين أصبحنا معتادين على الحرب الآن.»

وتعوض شبكة من الكابلات والمولدات التي تعمل بالبترول نقص الكهرباء المزمن بالعراق وتمتد بطول شارع الرشيد والى داخل السوق المغطى.

ويتفادى المتسوقون الرجال والفتيان الذين يحملون البضائع على عربات يد او على ظهورهم.

ويوم الاثنين استشهد خمسة في الاقل حتفهم في تفجير ارهابي ثلاثي بمنطقة تسوق أخرى بوسط بغداد.

ونحا مساعد حسن حوامل الملابس جانبا ليظهر شقوقا كبيرة في الحائط من جراء تفجير سيارتين ملغومتين في مرآب السيارات الموجود تحت الارض منذ عام مضى.

وانخفضت وتيرة العنف في العراق الى أدنى مستوياتها منذ الحرب عام ٢٠٠٣ في الاشهر الاخيرة لكن الجماعات المسلحة ما زالت قادرة على تنفيذ هجمات على نطاق كبير، لكنهم ليسوا خائفين بدرجة كافية تحول بينهم وبين التسوق.

وقال زياد احمد وهو عراقي يعيش في طهران لكنه في بغداد في رحلة للتسوق «انا معتاد على التفجيرات. لقد رأيت الكثير.»

وأضاف «المتاجر ممتلئة. انني منبهر فعلا.»

ويقدر رواد السوق أن عدد المتسوقين ازداد بما بين ٢٠ و٦٠ في المئة في العام الماضي وهي احصائية يصعب التحقق من صحتها لكن كان هناك الكثير من الادلة التي رواها الناس والتي تشير الى استعادة الاسواق نشاطها وتحسن الاحوال الاقتصادية.

وقال باعة ان المتاجر تفتح أبوابها لساعات متأخرة عن العام الماضي كما زاد تنوع السلع وينفق الزبائن أموالا اكثر.ويقول عمار محمود وهو صاحب متجر للاحذية «لم نبع أحذية ميزونو الرياضية العام الماضي. كان الطلب ضئيلا حيث كانت باهظة الثمن لكن مزيدا من الناس يملكون المال ويحصلون على رواتب جيدة.»

وليس هناك قواعد تذكر تنظم ما معروض للبيع. وشكا أحد الباعة من البضائع الصينية المقلدة الذي قال انها تقلل من مبيعات بضائعه الاعلى جودة.

ويبيع متجر اخر وبشكل يثير القلق زي الشرطة وبكميات اذا طلب منه. وانتحل مجرمون صفة رجال شرطة لممارسة الخطف والقتل.

وقال باعة ان الجمارك على الواردات والضرائب والايجارات تفرض اعتباطيا وقد وكل البائعون في السوق العربي محاميا لتقليل المطالبات بايجارات عن خمسة أعوام لم يتم تحصيلها منذ عام ٢٠٠٣.

وشارع الرشيد ومعظم الطرق المؤدية اليه مغلقة امام السيارات لمنع التفجيرات الانتحارية ما يسمح للباعة باقامة أكشاك في الشوارع دون سداد ايجار وهو ما يضر بالمتاجر التقليدية.

في منطقة الكتب بشارع المتنبي قبالة شارع الرشيد تبدو بعض مظاهر فرض النظام. فواجهات المتاجر طليت حديثا ويقوم عمال بتركيب قرميد الشوارع.

والحرية التي سمحت ببيع البضائع الصينية المقلدة سمحت ايضا ببيع كتب كانت محظورة ابان النظام المباد والاعمال السياسية مثل كتابات كارل ماركس والجماعات الشيعية السياسية مطروحة بحرية في الاسواق.

لكن عمالا بمكتبة النهضة وهي في الجهة المقابلة مباشرة للموقع الذي انفجرت فيه سيارة ملغومة دمرت السوق في مارس اذار ٢٠٠٧ ليسوا متفائلين. ووضعت صور لمالك المتجر السابق وأحد أفراد أسرته اللذين قتلا في الانفجار على أحد الارفف.

وقال البائع ابو مرتضى «هناك زيادة في الامن لكنها طفيفة. الوضع يمكن أن يتفجر في أي وقت.»

معنيون بالآثار يدعون الى إعادة الاعتبار لأبواب بغداد العباسية

بغداد/ المدى

أثار قيام أمانة بغداد مطلع الاسبوع الحالي بإزالة الأنقاض عن منطقة تاريخية وسط العاصمة والتي تضم اسس أحد أبواب بغداد العباسية دعوات للمعنيين بايلاء مزيد من الاهتمام بآثار العراق وتراثه الحضاري.

وقال الإعلامي في الأمانة عادل العرداوي إنها "تمكنت مؤخراً من الوصول الى أساس باب الطلسم التاريخي الذي يعد من أقدم أبواب بغداد في العصر العباسي بعد عملية تنظيف ورفع للانقاض في المنطقة التي يقع فيها الطلسم والمحصورة بين ساحة النهضة ومقبرة الغزالي بالقرب من شارع (محمد القاسم) وسط العاصمة".

وأوضح وفق اصوات العراق أن "أسس باب الطلسم تم تحديدها منذ عام ١٩٨٤، إلا أن الأنقاض والسكراب والحديد ظلت تغطيه، وعرضيا وضمن توجهات امانة بغداد بتنظيف المنطقة التي يقع فيها الطلسم، توصلت الى مكانه في منطقة النهضة وسط بغداد القديمة".

ولفت العرداوي إلى أن "أساس الطلسم موجود كونه يقع تحت مسار جسر المرور السريع (محمد القاسم) في قاطع الرصافة، إلا ان كثرة الباعة واصحاب الأكشاك التي تبيع الخردة وعدم التفات دائرة الآثار والتراث شجع هؤلاء على البناء والافادة من حائط الطلسم الذي أصبح خفيا ولم يكن بالامكان رؤيته إلا بعد تنظيف المنطقة".

وأضاف أن "هناك فكرة لدى امانة بغداد بعمل حديقة حول المكان وممكن ان يكون محطة او متنزهاً سياحياً لاستقبال الوفود والباحثين التاريخيين وطلبة قسم التاريخ في الجامعات العراقية".

وقال الباحث المتخصص في الآثار الإسلامية حميد محمد الدراجي "كُتب الكثير عن الطلسم وتم التنقيب عنه قبل عام ٢٠٠٣، حتى ان طريق شارع محمد القاسم تم تغييره – قبل افتتاحه- لأجل الحفاظ على الباب وكلف هذا في حينها الدولة كثيراً".وبين الدراجي أن "الباب فجرت أثناء الحرب العالمية الاولى بانسحاب القوات التركية، وفي التسعينيات عينت الدولة حراساً على المنطقة، إلا ان الاهمال طال الباب".

وأضاف أن "عدة مطالبات ومكاتبات رُفعت للعناية بالمنطقة ومافيها من آثار، واثر ذلك تم الكشف عن الأسس التي تخصه كونه احد أبواب بغداد الأربعة وهي (باب المعظم) قبالة قاعة الشعب، والباب الوسطاني (مقبرة الشيخ عمر) وباب الشرقي (كلواذه) من البتاويين باتجاه الكرادة داخل، وباب الطلسم (النهضة)".وعبر الباحث الدراجي عن اعتقاده بأن "هناك نية لإعادة بناء الباب من جديد،لأن الصور والمخططات موجودة، غير اننا لا نعرف متى تعتزم الحكومة وهيئة الآثار والتراث القيام به".وأوضح الدراجي أن "باب الطلسم يعود الى العصر العباسي والى عهد الناصر لدين الله، ورُسم فيه وبشكل بارز تنين فوق الباب، ومنه جاءت تسمية (الطلسم) الطارد للشر، لكن ليس صعباً اعادة رسمه لأن مخططاته موجودة ولدينا خبرات تستطيع ان تنجز ذلك".